

أثر السيولة الدولية في النمو الاحتوائي في سورية خلال الفترة 1997-2021

د. ريم محمود* د. بشرى علي** محمد فؤاد يوسف***

(الإيداع: 11 كانون الأول 2025، القبول: 16 شباط 2026)

الملخص:

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر السيولة الدولية في النمو الاحتوائي في سورية، إضافةً لاختبار العلاقة السببية بينهما خلال الفترة 1997-2021. إذ تمّ قياس السيولة الدولية باستخدام مؤشرين هما (الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الخارجية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمّ قياس النمو الاحتوائي باستخدام المؤشر المركب المحسوب من قبل دراسة (يوسف وآخرون، 2024) بناءً على مجموعة من المتغيرات (السياسية، الاجتماعية، البيئية، والاقتصادية)، كما تمّ إدراج (الاستثمار المحلي، معدل البطالة، وفعالية الحوكمة) كمتغيرات ضابطة. لتحقيق أهداف البحث، تمّ الاعتماد على نموذج انحدار خطي متعدد بالاستناد على سلسلة بيانات سنوية، وتمّ تقدير النموذج باستخدام منهجية Bootstrap ARDL، وتطبيق اختبار Granger للسببية.

أظهرت نتائج Bootstrap ARDL عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسيولة الدولية في النمو الاحتوائي في الأجلين الطويل والقصير، كما أظهرت نتائج اختبار Granger عدم وجود علاقة سببية بين مؤشرات السيولة الدولية (الديون الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر) والنمو الاحتوائي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاحتوائي، السيولة الدولية، Bootstrap ARDL، Granger للسببية، سورية.

* أستاذ مساعد، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.
** مدرّس، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.
*** طالب دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

Impact of international liquidity on inclusive growth in Syria during the period 1997–2021

Dr. Rime Mahmoud*

Dr. Bushra Ali**

Mohammad Fouad Yousef***

(Received: 11 November 2025, Accepted: 16 February 2026)

Abstract:

This research aimed to test the impact of international liquidity on inclusive growth in Syria, in addition to testing the causal relationship between them during the period 1997–2021. International liquidity was measured using two indicators (foreign direct investment and external debt) as a percentage of GDP, while inclusive growth was measured using the composite index calculated by the study (Youssef et al., 2024) based on a set of variables (political, social, environmental, and economic), and (local investment, unemployment, and governance effectiveness) were included as control variables. To achieve the research objectives, a multiple linear regression model was relied upon based on an annual data series, and the model was estimated using the Bootstrap ARDL methodology, and the Granger causality test was applied.

The results of the Bootstrap ARDL showed no statistically significant effect of international liquidity on inclusive growth in the long and short term, and the results of the Granger test showed no causal relationship between international liquidity indicators (external debt, foreign direct investment) and inclusive growth.

Keywords: Inclusive growth, international liquidity, Bootstrap ARDL, Granger causality, Syria.

* Assistant Professor, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Lattakia University, Lattakia, Syria.

** Teacher, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics, Tartous University, Tartous, Syria.

*** PhD student, Department Finance and Banking, Faculty of Economics, Lattakia University- Lattakia- Syria.

1. مقدمة:

سعت العديد من الدول إلى الانتقال من أهداف التنمية الألفية (MDGs) للأمم المتحدة¹ إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs)²، مما سلط الضوء على شمولية النمو الاقتصادي في الأوساط الاقتصادية المتعلقة بالتنمية والفقر. في سياق متصل، أشارت العديد من الدراسات التي أجرتها الهيئات والمؤسسات الدولية كبنك التنمية الآسيوي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و UNCTAD إلى أن النمو الاقتصادي يُعد شرطاً ضرورياً دون أن يكون كافياً في حد ذاته للحد من الفقر، فضلاً عن ضعف قدرته على معالجة مشكلات مرتبطة بارتفاع معدلات البطالة وزيادة التفاوت في توزيع الدخل مثل دراسة [Sugden, 2012]، ودراسة [Anand et al., 2013]. بناءً عليه، أشارت التوصيات إلى ضرورة تطبيق استراتيجيات الوصول للنمو الاحتوائي بهدف الحد من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، حيث أشارت دراسات عدة مثل (Abubakar et al., 2023)، ودراسة (Ofori et al., 2022) إلى أهمية النمو الاحتوائي لدى صنّاع السياسات وامتخذي القرار كونه يُعدّ نمواً شاملاً ومستداماً يخلق الفرص الاقتصادية، ويوفر وصولاً أوسع إليها، حتى يتمكن جميع أفراد المجتمع من المشاركة في النمو والاستفادة منه، ويلخص المفهوم على أنه "النمو المقترن بتكافؤ الفرص".

تناولت العديد من الدراسات مثل (Suleiman et al., 2022; Nkoro et al., 2022; Kang et al., 2022) التحديات التي تواجه النمو الاحتوائي في الدول النامية، مؤكدةً على أهمية تطبيق استراتيجيات شاملة تتجاوز التحسينات الاقتصادية فقط، لتشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية التي تدعم التنمية المستدامة، إضافةً إلى ضرورة تعزيز برامج الدعم المالي وبيئة الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء شبكة أمان للأفراد الأكثر تضرراً، مما يقلل من مخاطر الفقر. حيث أشارت دراسة (Suleiman et al., 2022) ودراسة (Ofori et al., 2022) إلى أن معظم الدول النامية تعتمد على الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريعها الحكومية، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على مختلف الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه قد يكتنف مخاطر عدة؛ فبالرغم من فوائد الحصول على رأس المال لتحديث البنية التحتية وتطوير القطاعات الإنتاجية، قد تؤدي الاستدانة الكبيرة إلى تفاقم الأزمات المالية إذا عجزت الدول عن سداد ديونها في المواعيد المحددة. علاوةً على ذلك، أشارت دراسة (Nkoro et al., 2022) ودراسة (Morris et al., 2018) إلى أن الاعتماد المستمر على قروض من المؤسسات المالية الدولية قد يؤدي إلى فرض شروط قد تكون قاسية على الدول المستدينة، ما يحد من استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ قرارات تتناسب احتياجاتها المحلية. وبالتالي، تتجه بعض الحكومات نحو البحث عن بدائل تمويلية، مثل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص. في سياق متصل، أشارت دراسة (Ofori et al., 2022) ودراسة (Abor et al., 2024) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يساهم في تحسين العديد من الجوانب الاقتصادية إلى جانب النمو الاقتصادي، لتشمل تحسين الأجور والعمالة، الجودة المؤسسية، والتقليل من عدم المساواة في الدخل. إلا أن اعتماد الدول النامية على الشركات الأجنبية قد يجعلها معرضة للتأثيرات الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية. لذلك، من الضروري أن تعمل الحكومات على وضع استراتيجيات توازن بين الاستفادة من مصادر التمويل الخارجية وتعزيز قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير البرامج المحلية وزيادة الكفاءة الإنتاجية.

في سورية، أظهر مؤشر النمو الاحتوائي انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (1997-2021)، كما سجّل معدلات سلبية خلال (1997-2000) و(2018-2021) وهي الفترات المقابلة للصدمات الاقتصادية والسياسية فيها، مما يشير إلى أن الاقتصاد السوري قد واجه تحديات جمة تتطلب استراتيجيات فعالة للتعافي وإعادة البناء (يوسف وآخرون، 2024). كما أن الأزمات المتتالية التي شهدتها الاقتصاد السوري خلال الفترة (1997-2021) مثل (أزمة الجفاف، الأزمة المالية العالمية، عدم

¹ أهداف التنمية الألفية (MDGs) للأمم المتحدة: ركزت على 8 أهداف رئيسية بين 2000 و2015 من بينها (الفقر، التعليم، الصحة، والمساواة).

² أهداف التنمية المستدامة (SDGs): شملت 17 هدفاً، وهي أوسع إذ تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع.

الاستقرار السياسي، قانون قيصر) تركت آثاراً سلبية عميقة في النسيج الاجتماعي والاقتصادي السوري، مما يستدعي ضرورة التوجه نحو سياسات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، كتنبي سياسات تركز على الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتنفيذ برامج الدعم المالي، والبحث عن مصادر تمويل خارجية بغية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وضمان شمولية النمو.

بناءً على ما سبق، ونظراً لأهمية النمو الاحتوائي والبحث في إمكانية الاستفادة من السيولة الدولية في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGS)، سعى هذا البحث إلى بيان مدى تأثير السيولة الدولية مقاسةً بمؤشري (الديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر) في النمو الاحتوائي في سورية باستخدام اختبار Bootstrap ARDL بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة (1997-2021).

2. مشكلة البحث:

يتناول تأثير السيولة الدولية في النمو الاحتوائي جوانب مهمة تؤثر في الاقتصاد العالمي والمحلي، إذ تُعد عنصراً حيوياً يعزز الاستثمارات ويوفر الموارد المالية اللازمة للنمو، فمع ارتفاع مستويات السيولة، يزداد توفر الأموال مما يدعم المشاريع الإنتاجية القائمة ويشجع تنفيذ مشاريع جديدة. مع ذلك، فعلى الجهات الرسمية المنوط بها إدارة وتحليل السيولة الدولية تنفيذ عملية الإدارة الرشيدة لها، حيث يمكن أن تؤدي الزيادة المفرطة إلى تضخم أو فقاعات اقتصادية إذا لم تستند إلى سياسات اقتصادية فعالة. لذا، تكمن المشكلة الأساسية في كيفية استخدام هذه السيولة بشكل مدروس لدعم النمو الاحتوائي مع الحفاظ على الاستقرار المالي. في سورية، أظهر مؤشر النمو الاحتوائي أداءً سلبياً بين عامي (1997-2000)، لكنه تحسن خلال (2001-2010) ليعود للانخفاض في بداية عام 2011 مع اندلاع الأحداث السياسية، مما أحدث تغييرات هيكلية في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وزاد الضغط على مستويات المعيشة. كما تعرض الاقتصاد السوري لعقوبات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مما أثر سلباً على جميع القطاعات الاقتصادية ونتج عنه تقلبات في احتوائيته، إذ سجل أدنى قيمة له (-1.21) في عام 2021 (يوسف وآخرون، 2024). بناءً على ما سبق، تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الرئيسة الآتية:

1- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للسيولة الدولية في النمو الاحتوائي السوري خلال الفترة (1997-2021)؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للديون الخارجية في النمو الاحتوائي السوري؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاحتوائي السوري؟
- 2- هل يوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بمفهوم Granger بين الديون الخارجية والنمو الاحتوائي في سورية.
- 3- هل يوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بمفهوم Granger بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي في سورية.

3. أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث النظرية في التعرف على مفهوم النمو الاحتوائي، وبيان الآثار المحتملة للسيولة الدولية مقاسةً بـ (الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر) فيه خلال الفترة (1997-2021)، والتي شهد فيها الاقتصاد السوري مجموعة من الاختلالات الهيكلية الجوهرية بشكل عام، وضعف قدرة نموذج الاقتصاد السوري في مساعدة بعض الفئات الأقل دخلاً على الخروج من مكامن الفقر والحد من عدم المساواة في توزيع الدخل بشكل خاص نتيجة الأحداث السياسية والعقوبات الاقتصادية؛ إضافةً إلى استخدام منهجية Bootstrap ARDL التي تستند على تقنية Bootstrap ومحاكاة Monte Carlo لدراسة الأثر. بينما تكمن الأهمية العملية للبحث في النتائج التي من الممكن أن تقدم نوعاً من المعلومات المفيدة للمهتمين في

هذا المجال، علاوة على توفير قاعدة للجهات المعنية بإدارة السيولة الدولية تمكنها من تطوير سياسات اقتصادية فعالة، تعزز استدامة النمو وتحقيق العدالة في توزيع الثروة.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- 1- اختبار أثر الديون الخارجية كمؤشر للسيولة الدولية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1997-2021).
- 2- اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر كمؤشر للسيولة الدولية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1997-2021).
- 3- اختبار سببية العلاقة بمفهوم Granger بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1997-2021).
- 4- اختبار سببية العلاقة بمفهوم Granger بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1997-2021).

5. فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة البحثية، تم صياغة الفرضيات البحثية التالية:

- H_{01} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للديون الخارجية في النمو الاقتصادي السوري.
- H_{02} : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي السوري.
- H_{03} : هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بمفهوم Granger بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في سورية.
- H_{04} : هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بمفهوم Granger بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في سورية.

6. منهجية البحث وإجراءاته:

بهدف الإجابة على الأسئلة البحثية تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستناد إلى دراسة قياسية تركز على نموذج انحدار متعدد للبيانات السنوية الخاصة بمتغيرات الدراسة، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews13 ولغة البرمجة الاحصائية R، ثم تم تحليل النتائج وتفسيرها بالاستناد إلى الدراسات التجريبية المرتبطة بالسيولة الدولية والنمو الاقتصادي.

7. متغيرات البحث:

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي (IG) Inclusive Growth: أشار بنك التنمية الآسيوي إلى أن النمو الاقتصادي هو نمو شامل ومستدام يخلق الفرص الاقتصادية، ويوفر وصولاً أوسع إليها، حتى يتمكن جميع أفراد المجتمع من المشاركة في النمو والاستفادة منه، ويلخص المفهوم على أنه "النمو المقترن بتكافؤ الفرص" (ADB, 2012).
- المتغيرات المستقلة: لدراسة السيولة الدولية وربطها بمختلف مؤشرات الاقتصاد، اعتمد الاقتصاديون ومن بينهم (Ofori et al., 2022; Ajao et al., 2019) على مجموعة من المؤشرات منها:

– الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) Foreign Direct Investment: يشير إلى القيمة الإجمالية للتدفقات المالية التي يقوم بها مستثمرون غير مقيمين في سورية بقصد إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، أو امتلاك حصص ملكية في منشآت مقيمة، بما يمنحهم قدرة فعلية على الإدارة والتأثير في القرارات التشغيلية للمشروع (المكتب المركزي السوري للإحصاء). كما يعكس مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر كمية الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الاقتصاد، ويصنف ضمن التدفقات الخاصة.

- إجمالي الديون الخارجية (EXD) Total External Debt: هو الجزء غير المسدد من الخصوم الفعلية الجارية وليست الاحتمالية المستحقة على مقيمين في اقتصاد ما تجاه غير المقيمين، والتي تقتضي من المدين أداء مدفوعات لسداد أصل الدين و/أو الفائدة عند فترة زمنية آنية أو فترة زمنية في المستقبل.

• المتغيرات الضابطة: استناداً إلى الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالنمو الاحتوائي ك (Ofori et al., 2022؛ Abor et al., 2024)، التي أشارت إلى وجود مجموعة من المتغيرات التفسيرية المؤثرة في النمو الاحتوائي، تم إضافة ثلاث متغيرات، وهي:

- (الاستثمار المحلي) Local Investment (INV): يشير هذا المتغير إلى حجم الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ يتكون من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة مضافاً إليه صافي التغيرات في المخزون.

- فعالية الحوكمة (GOV) Governance Effectiveness: يمثل أحد مؤشرات الحوكمة العالمية WGI، ويعبر عن تصور لفعالية الحكومات في إدارة وإدخال السياسات التي تهدف إلى النمو الاقتصادي والتنمية (تقدير)، وتتراوح قيمته من حوالي 2.5- إلى 2.5.

- معدل البطالة (UMP) Unemployment Rate: هو النسبة المئوية للأشخاص القادرين على العمل والذين يبحثون عن عمل ولكنهم غير قادرين على العثور عليه. يُعتبر هذا المعدل مؤشراً هاماً على صحة الاقتصاد، حيث يعكس مستوى تشغيل القوى العاملة في المجتمع. تتفاوت معدلات البطالة من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، وذلك بسبب عوامل متعددة تشمل التغيرات الاقتصادية، السياسات الحكومية، ومدى توفر الوظائف.

8. النموذج القياسي:

اعتمد هذا البحث على بيانات سنوية تغطي الفترة الزمنية (1997-2021)، وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة لبناء المتغير التابع المتمثل بالنمو الاحتوائي قبل عام 1997 وبعد عام 2021، مع الإشارة إلى أن متغير النمو الاحتوائي في سورية قد تم قياسه من قبل دراسة (يوسف وآخرون، 2024) بناءً على مجموعة من المتغيرات (السياسية، الاجتماعية، البيئية، والاقتصادية) باستخدام سلسلة بيانات سنوية للفترة (1997-2021) من خلال الاعتماد على تحليل المكونات الرئيسية (Principal component analysis). بالإضافة إلى الاعتماد على بعض الدراسات التجريبية السابقة المقدمة في هذا المجال، تم بناء النموذج الذي يسمح بدراسة أثر السيولة الدولية في النمو الاحتوائي، وفق معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

$$IG = f(FDI, EXD, INV, UMP, GOV)$$

التي تعبر عنها الصيغة القياسية التالية:

$$IG_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 EXD_t + \beta_3 INV_t + \beta_4 UMP_t + \beta_5 GOV_t + \varepsilon_t$$

حيث أن: IG_t : المتغير التابع، يمثل مؤشر النمو الاحتوائي في الفترة (t)، β : متجه عامودي للمعلومات المراد تقديرها لكل متغير مستقل، ε_t : متجه عامودي لحد الخطأ العشوائي في الفترة (t). يعرض الجدول (1) معلومات تفصيلية عن المتغيرات المدروسة، وطريقة قياسها ومصدر البيانات:

الجدول رقم (1): توصيف متغيرات البحث ومصدر البيانات¹

الدراسات المرجعية	مصدر البيانات	طريقة القياس	رمزه	المتغير
(يوسف وآخرون، 2024)	دراسة (يوسف وآخرون، 2024) المنشورة في سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية/ مجلة جامعة تشرين - المجلد (46) العدد (4)	تم حساب مؤشر النمو الاحتوائي المركب بالاعتماد على الأبعاد الرئيسية المستخدمة من قبل بنك التنمية الآسيوي، كما تم إضافة المؤشر البيئي استناداً إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، بواسطة طريقة تحليل المكون الرئيسي (PCA)، وذلك باستخدام سلسلة بيانات سنوية خلال الفترة (1997-2021)	IG	النمو الاحتوائي
(Ofori et al., 2022; Ajao et al., 2019)	قاعدة بيانات البنك الدولي	نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	EXD	إجمالي الديون الخارجية
	مصرف سورية المركزي	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
(Ofori et al., 2022; Abor et al., 2024)	قاعدة بيانات المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي السوري للإحصاء	نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي	INV	الاستثمار المحلي
	مصرف سورية المركزي	نسبة عدد الأفراد القادرين على العمل والباحثين عن عمل على إجمالي عدد الأفراد في قوة العمل.	UMP	معدل البطالة
	مؤشرات الحوكمة العالمية WGI	تتراوح قيمته من حوالي -2.5 إلى 2.5.	GOV	فعالية الحوكمة

المصدر: من إعداد الباحثين

9. اختبارات النموذج وتقدير معلماته

1.9. اختبار جذر الوحدة (Unit Root) - الاستقرارية

يعدّ التأكد من استقرار السلاسل الزمنية (Time Series) ودرجة تكاملها الخطوة الأولى في تحليل البيانات، ذلك لأن معظم السلاسل الزمنية في الاقتصاد قد تظهر أنّ لديها اتجاه خلال الزمن (Trend)، لكنها عادة ما تكون غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة (Unit Root). ويشير وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية إلى أنّ المتوسط والتباين غير ثابتين عبر الزمن، وعليه قد يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات، إضافة إلى وجود مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (Im, Pesaran and Shin, 2003). بناءً على ما سبق، ظهر العديد من الاختبارات لتحليل جذر الوحدة لبيانات Time Series، ومن أشهرها:

Δ اختبار Augmented Dickey Fuller (1981) [ADF].

Δ Phillips Perron (1988) [PP].

يعد اختباري (ADF) و (PP) من أشهر الاختبارات المستخدمة لفحص استقرار السلاسل الزمنية (Time Series) وتحديد درجة تكاملها، إضافة إلى تناسبها مع العينات الصغيرة، وفي كلا الاختبارين يتم اختبار فرضها العدم على وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية، أي أنّها غير مستقرة (Im, Pesaran and Shin, 2003).

¹ إجمالي الدين الخارجي: يتضمن إجمالي الدين القائم والمنصرف، ولا يشمل على الديون المتعاقد عليها والتي لم تصرف بعد.

2.9. تحديد فترات الإبطاء المثلى (Lag Order Selection Criteria):

هناك عدة معايير مستخدمة لاختيار فترات الإبطاء المثلى (Lag Order Selection) في النماذج الزمنية، ومن أبرزها: معيار (AIC – Akaike Information Criterion)، معيار (SC – Schwarz Criterion)، معيار (HQ – Hannan-Quinn Criterion)، معيار (FPE – Final Prediction Error).

3.9. اختبار التكامل المشترك The Bootstrap (BARDL) bound test:

يعدّ التكامل المشترك وتصحيح التوازن مفهوميّن أساسيين لفهم خصائص البيانات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل، إذ يوفران إطاراً مناسباً لاختبار الفرضيات الاقتصادية حول تطوّر السلاسل الزمنية وتقلباتها. وفي أي بحث تجريبي، يجب تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية بشكل صحيح للتأكد من خصائص التكامل المشترك الخاصة بها، تسمح مثل هذه التحليلات بتفسير فعال للنتائج الاقتصادية وتقدّم استراتيجيات ومواصفات نمذجة ممكنة تتوافق مع البيانات، مع تقليل مظاهر الانحدار الزائفة.

تقدم الأدبيات اختبارات مختلفة لتحديد التكامل المشترك، والذي يشير إلى الحركة المشتركة للمتغيرات طويلة الأجل. إذ يفحص اختبار Engel-Granger (1987)، والذي يُعدّ أساسياً لاختبارات التكامل المشترك التقليدية، التكامل المشترك بين متغيرين مع افتراض أن كلا من المتغيرين المستقل والتابع مستقرين عند الفرق الأول (1). بالمقابل، يفحص اختبار Johansen (1990, 1991) التكامل المشترك بين متغيرات متعددة، ويتطلب أيضاً أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (1). من جهة أخرى، طور (Pesaran et al. 2001) تقنية (ARDL) التي تسمح بتحليل التكامل المشترك دون التقيد بأن تكون السلسلة ثابتة عند المستوى (0) أو عند الفرق الأول (1)، أو مزيج فيما بينهما.

أصبحت منهجية (ARDL) شائعة الاستخدام في السنوات الأخيرة، لما تملكه من مزايا عدة مقارنة بالطرق الإحصائية التقليدية لاختبار التكامل المشترك، إذ تسمح هذه المنهجية بتطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test، بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية لبقية المتغيرات المدروسة مستقرة عند الفرق الأول (1)، أو مستقرة عند المستوى (0)، أو مزيج فيما بينهما، بشرط ألا تكون المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني (2) (Pesaran et al., 2001). حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Model Autoregressive ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Model Lag Distributed في نموذج واحد، ووفقاً لهذه المنهجية يتم تفسير المتغير التابع من خلال القيم السابقة للمتغير التابع، والقيم السابقة والحالية للمتغيرات المستقلة، وتعتمد على القيم المعيارية لـ (Naryan 2004) في تحديد وجود علاقة تكامل مشترك أم لا:

- إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى يكون هناك علاقة تكامل مشترك.
 - إذا كانت قيمة F المحسوبة أصغر من الحد الأدنى تكون جميع المتغيرات مستقرة عن المستوى ولا يوجد هناك علاقة تكامل مشترك.
 - إذا كانت قيمة F تقع في منطقة الشك (بين الحد الأدنى والأعلى)، لا يمكن الحصول على نتيجة حاسمة.
- في هذا السياق، خضع اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test المطوّر من قبل (Pesaran et al., 2001) لعدة تحويلات أدت مؤخراً إلى تحسين هذا الاختبار باستخدام أسلوب الـ Bootstrap المطوّر من قبل (McNown et al., 2018)، إذ يتمتع اختبار Bootstrap Bound Test (BARDL) الذي تم إنشاؤه حديثاً بمزايا مختلفة مقارنة باختبار Bound Test (ARDL) التقليدي خاصة بما يتعلق بحجم العينة، إذ أشار (McNown et al., 2018) إلى أن مثل هذا النهج مفيداً بشكل خاص عندما يكون حجم العينة صغيراً بمقدار ($n < 30$) أو عندما تكون البيانات تعاني من عدم الاستقرار. علاوة على ذلك، قام (McNown et al., 2018) بتحسين اختبار حدود ARDL وذلك في حالة الوقوع في منطقة الشك (إذا كانت إحصائية F ضمن الحدود العليا والسفلى فلا يمكن اتخاذ قرار بشأن التكامل المشترك)، من خلال

إضافة (F- statistic) الخاصة بوجود متغير مستقل مبطاً لدعم (اختباري F-statistic و T-statistic)، والذي يشير إلى أهمية المعاملات للمتغيرات المستقلة المبطة في الانحدار، مما يوفر نظرة أفضل على حالة التكامل المشترك للنموذج. في سياق متصل يتم إجراء عمليات إعادة أخذ العينات (Resampling) للحصول على الحدود الجديدة لاختبار التكامل المشترك، ويتم تقييم النتائج من خلال مقارنة القيم الجديدة المحسوبة مع القيم الحرجة التي تم تحديدها بواسطة تقنيات Bootstrap و Monte Carlo، وذلك لاستنتاج وجود التكامل المشترك (McNown et al., 2018). بناءً على ما سبق، يتم اختبار الفرضيات الثلاث التالية:

H0A: $\alpha_1 = \alpha_2 = 0$ (all regressors-F test)

H0B: $\alpha_1 = 0$ (the lag of dependent variable-T test)

H0C: $\alpha_2 = 0$ (the lag of independent variable- F test)

4.9. Granger Causality Test

يشير التكامل المشترك إلى وجود سببية Granger، على الأقل في اتجاه واحد؛ ولا يشير إلى اتجاه السببية بين المتغيرات. في هذه الحالة، يمكن اكتشاف اتجاه السببية من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المشتق من متجهات التكامل المشترك طويلة الأجل. إذ يستخدم اختبار Granger (1969) لتحديد فيما إذا كان يمكن اعتبار سلسلة زمنية ما تعتمد على سلسلة زمنية أخرى، بمعنى آخر، يتم استخدامه لاختبار فيما إذا كانت إحدى المتغيرات (X) "تسبب" حدوث تغيرات في متغير آخر (Y) في سياق البيانات الزمنية.

أما رياضياً فيمكن التعبير عن العلاقة السببية بين المتغيرات وفق ما يلي (White, 2010):

$$\Delta y_t = B_0 + \sum_{i=1}^q B_{1i} \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^q B_{2i} \Delta x_{t-i} + \varepsilon_{1t}$$

$$\Delta x_t = \varphi_0 + \sum_{i=1}^r \varphi_{1i} \Delta x_{t-i} + \sum_{i=1}^r \varphi_{2i} \Delta y_{t-i} + \varepsilon_{2t}$$

حيث أن: y_t ، x_t تمثلان المتغيرين المدروسين، ε_{1t} ، ε_{2t} هما الخطأ العشوائي غير المرتبط ذاتياً ومستقر، وعليه فإن عدم القدرة على رفض الفرضية الصفرية ($H_0: B_{21} = B_{22} = B_{2q} = 0$) يدل على أن المتغير X لا يسبب المتغير Y، وبالمثل عدم القدرة على رفض الفرضية الصفرية ($H_0: \varphi_{21} = \varphi_{22} = \varphi_{2r} = 0$) يدل على أن المتغير Y لا يسبب المتغير X.

5.9. اختبارات جودة النموذج:

للتأكد من صلاحية النموذج وإمكانية اعتماد النتائج الخاصة به، لا بد من القيام بجمل من الاختبارات التشخيصية والاختبارات الهيكلية الخاصة باستقرارية النموذج، كما يلي:

1.5.9. الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests:

- Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation: للتأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.
- Heteroskedasticity (ARCH): للتأكد من ثبات تباين البواقي للنموذج المقدر.
- Jarque-Bera normality Test: للتأكد من أن بواقي النموذج المقدر تتوزع توزيعاً طبيعياً.
- Ramsey RESET Test: للتأكد من صحة ومدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي.
-

2.5.9. الاختبارات الهيكلية:

- CUSUM Test.
- CUSM of Squares Test.

10. الدراسات السابقة:

دراسة (Ofori et al., 2022) بعنوان: إعادة تجميع الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق النمو الاحتوائي: إبطال التأثيرات وعتبات الحوكمة ذات الصلة بالسياسة.

هدفت إلى اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاحتوائي لأفريقيا جنوب الصحراء، كذلك فيما إذا كانت الحوكمة تعدّل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاحتوائي، وذلك باستخدام Panel data السنوية لـ 42 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1990-2020. إذ تمّ قياس النمو الاحتوائي باستخدام مؤشر صندوق النقد الدولي والذي يعتمد على عنصرين هما (نمو الدخل وتوزيعه)، كما تمّ بناء مؤشر آخر مكون من 12 مؤشر فرعي متمثلة: عدد الفقراء على الصعيد الدولي الذين يتقاضون (US\$1.90) فأقل، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الحماية الاجتماعية (تصنيف فعالية مؤسسات الحماية الاجتماعية (1 = منخفض إلى 6 = مرتفع))، الحصول على الكهرباء (الوصول إلى الكهرباء/ إجمالي عدد السكان))، الوقود النظيف (نسبة السكان الذين يستخدمون وقود الطهي النظيف/ إجمالي السكان)، معامل جيني (عدم المساواة في الدخل الذي يمثله مؤشر جيني)، الحرية الاقتصادية (سهولة ممارسة الأعمال التجارية)، الإنفاق الصحي (الإنفاق الحكومي على الصحة/ إجمالي الناتج المحلي)، الإنفاق على التعليم (الإنفاق الحكومي على التعليم/ إجمالي الناتج المحلي)، الأجور: أجر العمال (نسبة مئوية من إجمالي العمالة)، القوى العاملة (إجمالي معدل المشاركة في القوى العاملة/ إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاماً)، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي). بينما تمّ قياس الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام صافي التدفقات الداخلة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أما المتغير المعدّل (الحوكمة)، فقد تمّ قياسها من خلال ستة مؤشرات (سيادة القانون، ضبط الفساد، الجودة التنظيمية، فعالية الحوكمة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، إبداء الرأي والمساءلة). كما تمّ إدراج المتغيرات الضابطة التالية: العمالة الهشة (إجمالي العاملين من أفراد الأسرة والعاملين لحسابهم الخاص كنسبة من إجمالي العمالة)، التضخم، مؤشر رأس المال البشري تتراوح قيمته بين (0-1)، الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (اشتراكات الهاتف الثابت (لكل 100 شخص)، والتطور المالي (مقياس مركب يتضمن كفاءة تطوّر القطاع المالي باستخدام المؤسسات والأسواق المالية من حيث العمق والكفاءة والوصول). لتحقيق أهداف الدراسة، أولاً تمّ بناء مؤشر النمو الاحتوائي المركب بطريقتين الأولى وفقاً لصندوق النقد الدولي، والثانية باستخدام طريقة المكونات الرئيسية، ثم تمّ تصميم نموذجين، وتمّ تقدير معلماتهما بالاستناد إلى طريقة GMM. بالنسبة للنموذج الأول: أظهرت نتائج GMM أنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي في نمو الدخل وتوزيعه (النمو الاحتوائي) في أفريقيا جنوب الصحراء، كما أنّ الحوكمة بأبعادها الستة تعزز من الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاحتوائي. أما بالنسبة للنموذج الثاني: أظهرت نتائج GMM أنّ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي في النمو الاحتوائي، بينما أدى إدخال الحوكمة بأبعادها الستة إلى التخفيف من الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاحتوائي.

دراسة (Nkoro et al., 2022) بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي: دور التطور في القطاع المالي

هدفت إلى اختبار تأثير التطور المالي على العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي في نيجيريا خلال الفترة الزمنية 1981 - 2020 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية. إذ تمّ قياس النمو الاحتوائي باستخدام لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بينما تمّ قياس الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام لوغاريتم (الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي)، أما المتغير المعدّل (التطور المالي) فقد تمّ قياسه باستخدام مؤشر التطور المالي المكوّن من (الائتمان

المحلي الممنوح للقطاع الخاص، الرسملة السوقية). كما تم إدراج المتغيرات الضابطة التالية: لوغاريتم (إجمالي الإنفاق الحكومي، وإجمالي تكوين الرأسمالي الثابت، القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي). وبتقدير معلمات نموذج ARDL، بعد تطبيق ADF لاختبار الاستقرار، توصلت نتائج (Bound test) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر (بعد تضمين التطور المالي كمتغير معدل) يؤثر بشكل إيجابي في النمو الاحتوائي في الأجلين القصير والطويل، عندما يصل التطور المالي إلى الحد الأدنى من مستوى التنمية؛ بينما يؤثر الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل سلبي في النمو الاحتوائي في الأجلين القصير والطويل.

دراسة (Akanbi et al., 2019) بعنوان: أثر الدين الخارجي في النمو الاحتوائي في نيجيريا

هدفت إلى اختبار أثر الدين الخارجي في النمو الاحتوائي في نيجيريا خلال الفترة من 1981 إلى 2016 باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية، إذ تم بناء مؤشر النمو الاحتوائي باستخدام 3 مؤشرات فرعية متمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التوظيف، الوصول إلى البنية الأساسية) (استهلاك الكهرباء للفرد بالكيلو واط/ ساعة)، بينما تم إدراج المتغيرات: (عبء الديون مقاساً بـ (نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي الإجمالي)، تأثير الإزاحة مقاساً (الدين الخارجي/الصادرات)) كمتغيرات مستقلة للتعبير عن الدين الخارجي، كما تم إضافة المتغيرات التالية (الاستثمار الأجنبي المباشر، والميزان التجاري) كمتغيرات ضابطة، وتم استخدام متغير وهمي لالتقاط الإعفاء من الديون لعام 2005. لتحقيق أهداف الدراسة، أولاً تم بناء مؤشر النمو الاحتوائي المركب باستخدام طريقة المكونات الرئيسية، ثم تم تقدير معلمات النموذج بالاستناد إلى طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بعد إجراء اختبار جذر الوحدة Zivot Andrew. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى، كما توصلت نتائج (OLS) إلى أن الدين الخارجي بمؤشره (عبء الديون، تأثير الإزاحة) له أثر سلبي في النمو الاحتوائي، بينما كان هناك أثر إيجابي لكل من (الاستثمار الأجنبي المباشر، والميزان التجاري، الاعفاء من الديون لعام 2005) في النمو الاحتوائي.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود تباين في نتائج الأدبيات حول أثر السيولة الدولية في النمو الاحتوائي، إذ تشير دراسة (Ofori et al., 2022; Nkoro et al., 2022) إلى دور إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل بيئات مؤسسية ومالية متطورة، في حين تؤكد دراسات أخرى أن هذا الأثر قد يكون محدوداً أو سلبياً عند ضعف الحوكمة وسوء توجيه التدفقات المالية. كما بينت دراسة (Akanbi et al., 2019) أن الديون الخارجية قد تتحول إلى عبء يقيد الإنفاق التنموي ويضعف شمولية النمو. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أنها تناولت دوماً تختلف في خصائصها الهيكلية عن الاقتصاد السوري، إضافة إلى اختلاف مقاييس النمو الاحتوائي والمناهج القياسية المستخدمة. ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث في معالجة هذه الفجوة من خلال تحليل حالة سورية باستخدام مؤشر مركب للنمو الاحتوائي ومنهجية قياسية ملائمة لطبيعة البيانات وحجم العينة.

11. التأسيس النظري:

1.11 مفهوم النمو الاحتوائي:

أصبح الحد من الفقر وتقليص التفاوت في توزيع الدخل محورياً أساسياً لدى الباحثين وصناع السياسات، إذ أثارت العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة جدلاً واسعاً في الأدبيات النظرية والتجريبية. فقد أشارت دراسات عديدة إلى أن النمو الاقتصادي التقليدي لا ينعكس دائماً على جميع الفئات الاجتماعية بشكل متوازن، بل قد يميل إلى خدمة الطبقات الأعلى دخلاً، لاسيما في المراحل الأولى من النمو، وهو ما تؤكد فرضية كوزنتس التي تشير إلى أن النمو قد يسهم في زيادة عدم

المساواة قبل أن يبدأ لاحقاً في تقليلها. وقد دعمت هذا الطرح دراسات حديثة مثل (Sugden, Ranieri & Ramos (2013)، (2012)، (2013)، (2014) Cingano). استناداً لما سبق، ظهر اتجاه اقتصادي أطلق عليه مدرسة النمو الاحتوائي (Inclusive growth)، التي تعود جذورها إلى عام 2000، ومن أبرز روادها (Kakwani & Pernia, 2000; Habito, 2009; Klasen, 2010) حيث استخدم مصطلح "الاحتوائي" لأول مرة من قبل دراسة (Kakwani & Pernia (2000) في وصف النمو الداعم للقراء [Adedeji et al., 2017]. في هذا السياق، سعت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية إلى تحديد تعريف دقيق لمصطلح النمو الاحتوائي، إذ أشار البنك الدولي World Bank إلى أن وتيرة النمو الاقتصادي السريعة تعد ضرورية للحد من الفقر المدقع، وليكون هذا النمو مستداماً في الأجل الطويل، فلا بد أن يكون واسع النطاق عبر القطاعات، ويشمل جزءاً كبيراً من القوى العاملة في أي بلد. بمعنى آخر، يجب أن يكون هناك صلة مباشرة بين المدخلات الكلية والجزئية للنمو. من هذا المنظور، يركز النمو الاحتوائي على العمالة المنتجة، وليس على العمالة في حد ذاتها، أو إعادة توزيع الدخل. إضافة لما سبق، يتبنى نهج البنك الدولي منظوراً طويلاً الأجل يهتم بالنمو المستدام، إذ تشير الاحتوائية إلى تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد والبيئة التنظيمية غير المتحيزة للشركات والأفراد (Samans et al., 2015). من جهة أخرى، تناول بنك التنمية الآسيوي (ADB) شروط تحقق احتوائية النمو والتي لخصها بـ (1) السماح بمشاركة ومساهمة جميع أفراد المجتمع، مع التركيز بشكل خاص على قدرة الفقراء والمحرومين على المشاركة في النمو (الجانب "غير التمييزي" من النمو)، وهو ما يعني التركيز على عملية النمو؛ (2) يرتبط بانخفاض عدم المساواة في أبعاد الرفاه غير المرتبطة بالدخل، والتي لها أهمية خاصة لتعزيز الفرص الاقتصادية، بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والتكامل الاجتماعي (الجانب الذي يقلل من الحرمان في النمو الاحتوائي)، وهو ما يعني ضمناً التركيز على نتائج النمو (Sugden, 2012).

2.11. مفهوم السيولة الدولية:

تؤدي السيولة الدولية دوراً أساسياً في الاقتصاد العالمي من خلال ضمان حصول الدول على الموارد المالية اللازمة لتلبية التزاماتها الدولية، ويشير مفهوم السيولة الدولية إلى توافر الأصول السائلة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى وسيلة للدفع أو استخدامها في المعاملات الدولية عبر الحدود؛ ويتضمن هذا المفهوم مجموعة من الأدوات والعملات التي توفر المرونة للحكومات والمصارف المركزية، مما يسمح لها بإدارة أسعار الصرف، واستقرار اقتصاداتها، وتسهيل التجارة (CGFS, 2011).

في سياق متصل، توفر السيولة الدولية مقياساً لقدرة الدولة على تمويل عجزها في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات التعديل أو التكيف، ويعيق نقص السيولة توسع التجارة العالمية بينما يؤدي فائضها إلى ضغوط تضخمية عالمية. ويمكن التعبير عنها بمؤشرات عدة منها: إجمالي الديون الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر (Ajao et al., 2019). إذ يصنف مؤشر (إجمالي الديون الخارجية) من المؤشرات الكمية للتدفقات الرسمية التي تعكس السيولة الدولية المقترضة، بينما يعكس مؤشر (الاستثمار الأجنبي المباشر) كمية الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الاقتصاد، ويصنف ضمن التدفقات النقدية الخاصة (BIS, 2022).

إنّ الأهمية المتزايدة التي أضيفت في السنوات الأخيرة إلى توافر السيولة الدولية تظهر جزئياً من تأثيرها في الثقة باستقرار أسعار الصرف، وهو ما سيؤثر في حجم واتجاه تدفقات رأس المال، وبالتالي في حجم اختلالات التوازن في المدفوعات التي قد تضطر السلطات النقدية إلى التعامل معها (Ravallion, 2018). ولكن التأثير الرئيس للسيولة الدولية يتجلى من خلال تأثيراتها في سياسات البلدان فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية المختلفة. تشمل هذه السياسات: سياسات الطلب المحلي، سياسات أسعار الصرف، السياسات المتعلقة بالتجارة، تدفقات رأس المال، وحجم الديون الخارجية. فبالإضافة إلى تأثير هذه السياسات في ميزان المدفوعات؛ ولكنها تؤثر أيضاً في العمالة، والنمو، والتضخم، والتقسيم الدولي للعمل، والتوزيع الدولي لرأس

المال، ولابد من أخذ كل هذه التأثيرات في الاعتبار عند الحكم على ما إذا كانت السيولة الدولية كافية أم لا (Kumhof et al., 2020).

3.11. العلاقة بين السيولة الدولية والنمو الاحتوائي في الدراسات التجريبية:

تشير غالبية الدراسات والأبحاث إلى وجود أثر للسيولة الدولية في النمو الاحتوائي، إلا أن طبيعة هذا الأثر بقيت محط جدل بين الباحثين؛ إذ أظهر التيار الأول الدور الإيجابي للسيولة الدولية (Romer, 1990; Dollar & Grossman, 2002; Reyes, 2001) في النمو الاحتوائي من خلال دور النظام المالي في الاقتصاد وما يؤديه من وظائف، منها: تعبئة الموارد المالية من جانب الفائض وتوجيهها إلى جانب العجز في الاقتصاد، تحسين توزيع المخاطر دولياً، زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان المتلقية، وتبادل العملات الأجنبية، مما ينعكس بشكل إيجابي على كافة المؤشرات الاقتصادية. بينما أشار التيار الآخر إلى الدور السلبي للسيولة الدولية (Ravallion, 2018; Pavcnik, 2017; Corak, 2013) في النمو الاحتوائي، فالسيولة المرتفعة وغير الموجهة بشكل فعال نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة قد تساهم في تقويض الاستثمار والإنتاجية، وارتفاع تقلبات الاقتصاد الكلي، وتوسيع فجوة توزيع الدخل، الأمر الذي ينعكس سلباً على النمو الاحتوائي أو أحد مكوناته.

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر كمقياس للسيولة الدولية دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية للدول النامية، وذلك من خلال سد فجوة رأس المال، إذ يوفر التمويل اللازم لتطوير البنية الأساسية ونقل التكنولوجيا، كما يمكن أن يعزز هذا التدفق من رأس المال الإنتاجية ويخلق فرص العمل، وهي عناصر أساسية لتعزيز النمو الاحتوائي. ومع ذلك، فإن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي لا تتجه باتجاه واحد فقط، ففي حين أن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن أن يحفز النشاط الاقتصادي ويرفع مستويات المعيشة (Asetor et al., 2020; Asongu et al., 2020)، فإنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تفاقم التفاوتات إذا لم يتم توزيع الفوائد بشكل عادل، فقد لا تتوافق القطاعات التي تجتذب الاستثمار المباشر الأجنبي، مثل التعدين والتصنيع، دائماً مع احتياجات المجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى تفاوت في الدخل والفرص (Goldberg, 2023). من جهة أخرى، يؤثر الدين الخارجي كمقياس آخر للسيولة الدولية في التنمية الاقتصادية المستدامة SDGS. إذ تلجأ العديد من الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل عجزها، على أمل أن يولد الاستثمار المباشر الأجنبي عائدات كافية لسداد هذه الديون، ولكن قد تؤدي المستويات المرتفعة من الديون الخارجية إلى إعاقة النمو الاقتصادي وتحويل الأموال إلى برامج أخرى لا تدعم التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر ورفع مستويات التعليم والصحة، مما يقوض النمو الاحتوائي (Bernardin et al., 2018; Vahram, 2015).

نتيجة لما سبق، فإن دراسة أثر السيولة الدولية مقياساً بـ (الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الخارجية) في النمو الاحتوائي، يثير عدة تساؤلات حول استدامة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وخاصةً إذا اعتمدت الدولة بشكل مفرط على الاستثمار المباشر الأجنبي في حين تراكم ديوناً خارجية ضخمة، فقد تجد نفسها في وضع حرج، وبشكل خاص في أوقات الركود الاقتصادي العالمي.

12. القسم العملي:

1.12. نتائج اختبارات جذر الوحدة (Unit Root test):

يوضح الجدولين رقم (2، 3)، ملخص نتائج الاختبارات المطبقة لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، في المستوى وبعد أخذ الفرق الأول على الترتيب، وذلك وفق ما يلي (ثابت، ثابت وميل، بدون ثابت وميل). إذ تشير نتائج الجدول (2) إلى أن كل المتغيرات باستثناء (EXD) غير مستقرة عند المستوى، حيث استقر المتغير (EXD) عند المستوى مع ثابت. بينما استقرت بقية المتغيرات المدروسة عند الفرق الأول كما يلي: (IG) مع ثابت وميل، (FDI، INV، EMP، GOV) بدون ثابت وميل.

الجدول رقم (2): نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى

variable	Level	ADF		PP		درجة الاستقرارية	معنوية الثابت والاتجاه
		Prop	Coef	Prop	Coef		
IG	C	0.6499	-1.21660	0.6342	-1.25219	غير مستقر	-
	C & T	0.7187	-1.70215	0.8001	-1.50262		*
	None	0.1802	-1.27667	0.1689	-1.31547		-
FDI	C	0.1659	-2.34905	0.1801	-2.29952	غير مستقر	-
	C & T	0.0571	-3.54384	0.0690	-3.44471		-
	None	0.0401	-2.05987	0.0636	-1.83897		*
EXD	C	0.0478	-3.05364	0.0426	-3.73785	مستقر I(0) مع ثابت	*
	C & T	0.6639	-1.80094	0.9999	6.37382		-
	None	0.8255	0.54679	0.9999	10.90408		-
INV	C	0.0912	0.769332	0.9912	0.76933	غير مستقر	-
	C & T	0.9530	-0.786681	0.9801	-0.42740		-
	None	0.9799	1.812387	0.9799	1.81238		*
UMP	C	0.4529	-1.62781	0.5770	-1.37541	غير مستقر	-
	C & T	0.5712	-1.99906	0.7178	-1.70417		-
	None	0.5328	-0.38980	0.4555	-0.57987		*
GOV	C	0.6761	-1.55355	0.5355	-1.46107	غير مستقر	-
	C & T	0.7954	-1.51559	0.6885	-1.76766		-
	None	0.2599	-1.04085	0.2202	-1.15111		*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews 13

الجدول رقم (3): نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات عند الفرق الأول

variable	1 st Difference	ADF		PP		درجة الاستقرارية	معنوية الثابت والاتجاه
		Prop	Coef	Prop	Coef		
IG	C	0.0000	-6.34943	0.0000	-6.14215	I(1) مستقر مع ثابت وميل	-
	C & T	0.0000	-7.73339	0.0000	-7.42360		*
	None	0.0000	-6.46533	0.0000	-6.24098		-
FDI	C	0.0003	-5.35627	0.0000	-8.95822	I(1) مستقر بدون ثابت وميل	-
	C & T	0.0017	-5.23424	0.0000	-8.18648		-
	None	0.0000	-5.47216	0.0000	-7.74591		*
INV	C	0.0002	-5.48023	0.0002	-5.45603	I(1) مستقر بدون ثابت وميل	-
	C & T	0.0002	-6.32058	0.0002	-6.32058		-
	None	0.0000	-4.90880	0.0000	-4.95209		*
UMP	C	0.0310	-3.23180	0.0312	-3.22871	I(1) مستقر بدون ثابت وميل	-
	C & T	0.1134	-3.17742	0.1147	-3.17092		-
	None	0.0021	-3.29281	0.0021	-3.28880		*
GOV	C	0.0102	-3.74489	0.0103	-3.73887	I(1) مستقر بدون ثابت وميل	-
	C & T	0.0412	-3.72162	0.0415	-3.71788		-
	None	0.0005	-3.81424	0.0006	-3.80850		*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews 13

إذاً بناءً على النتائج المتحصل عليها، تشير اختبارات الاستقرارية إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة بعضها مستقر عند المستوى وبعضها الآخر مستقر عن الفرق الأول، وعليه تم تطبيق نموذج BARDL، بوصفه لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات مستقرة عند نفس رتبة الاستقرارية، كما يتناسب مع حجم العينة المدروسة ($n < 30$)، إذ يعتمد هذا النموذج على تقنية الـ Bootstrap ومحاكاة Monte Carlo في توليد القيم الحرجة من خلال إجراء عمليات إعادة أخذ العينات (Resampling) للحصول على الحدود الجديدة لاختبار التكامل المشترك.

2.12. نتائج اختبار الحدود (Bootstrap bound test):

يوضح الجدول رقم (4) ملخص نتائج اختبار الحدود Bootstrap bound test، لاختبار التكامل المشترك باستخدام Bootstrap ARDL، إذ تبين النتائج أن القيمة المحسوبة لكل فرضية كانت أكبر من القيم الحرجة المقابلة باستثناء الفرضية الثانية كانت أصغر، مما يدل على رفض فرضيات العدم H_0A ، H_0B ، و H_0C عند مستوى 5%، بمعنى آخر تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، مما يعني أن هناك علاقات طويلة الأجل فيما بينها.

الجدول (4): نتائج Bootstrap bound test

BARDL	Prop	F_{Pesaran}	$T_{\text{dependent}}$	$F_{\text{independent}}$
(IG, INV, EXD, INV, UMP, GOV)	5%	11.659**	-1.995**	9.809**
Bootstrap-based table critical values		8.700	-1.740	5.740

Note: ** indicates significance at a 5% level

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على لغة البرمجة الإحصائية R

3.12. نتائج نموذج (BARDL):

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة (السيولة الدولية والنمو الاحتوائي)، تم تقدير معاملات العلاقة التوازنية في إطار نموذج (BARDL)، وفق ما يلي:

1.3.12 تقدير معاملات العلاقة التوازنية في الأجل الطويل:

يوضح الجدول (5) ملخص نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل باستخدام نموذج BARDL وفق ما يلي:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل

Dependent Variable: IG

Method: ARDL

Sample: 1999 2021

Included observations: 23

Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): EXD FDI GOV EMP INV

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 486

Selected model: ARDL (1,0,0,2,2,2)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	9.225749	0.106970	0.986882	IG(-1)
0.7586	-0.315913	0.037582	-0.011873	EXD
0.6143	-0.520167	0.072794	-0.037865	FDI
0.0163	-2.882681	0.005119	-0.014755	GOV
0.2525	1.214349	0.005827	0.007076	GOV(-1)
0.0332	-2.467600	0.005158	-0.012727	GOV(-2)
0.0137	2.985725	0.007300	0.021796	UMP
0.0000	-7.722655	0.009844	-0.076021	UMP(-1)
0.0000	7.350494	0.009176	0.067445	UMP(-2)
0.0443	-2.299362	0.629318	-1.447029	INV
0.0000	-9.192266	0.444856	-4.089238	INV(-1)
0.0002	5.832149	0.555506	3.239793	INV(-2)
0.0044	3.663327	0.235498	0.862708	C

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews 13

- تشير النتيجة الخاصة بمعامل $IG(-1)$ إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للنمو الاحتوائي في الفترة السابقة على مستواه في الفترة الحالية، حيث إن ارتفاع مؤشر النمو الاحتوائي في سنة معينة بنسبة 1% يؤدي في المتوسط إلى ارتفاع قيمته في السنة التالية بنسبة تقارب 0.98%. وهو ما يعكس درجة عالية من الاستدامة الذاتية للنمو الاحتوائي، يصفها (Anand

(et al., 2013) بأنها سمة أساسية للنمو الاحتوائي المبني على تراكم التحسن في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية والرفاه الاقتصادي. ففي سورية، أظهر مؤشر النمو الاحتوائي تحسناً تدريجياً خلال 2005-2010 نتيجة تحسن التعليم والبنية الأساسية في تلك الفترة (ESCWA, 2021)، وقد استمرت آثار هذا التحسن لسنوات لاحقة رغم التدهور الاقتصادي بعد 2011. وهذا ينسجم تماماً مع التحليل الدولي الذي يوضح أن التحسن في الرفاه الاجتماعي لا يزول بسرعة، بل يمتد لسنوات، مما يجعل معامل IG(-1) مرتفعاً ومنطقياً في البيئة السورية. كما تدعمه نتائج دراسات مثل Anand et al (2013) و Ranieri & Ramos (2013) التي تؤكد أن النمو الاحتوائي يميل إلى الاستمرار عندما تكون المؤسسات الاجتماعية ومؤشرات رأس المال البشري في تحسن تدريجي.

- أظهرت النتائج في الجدول (5) أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحدث أثراً معنوياً في النمو الاحتوائي، على الرغم من كون تأثيره سالباً وبقيمة ضئيلة (حوالي -0.03)، ما يشير إلى أن تدفقات FDI خلال فترة الدراسة لم تكن قادرة على دعم مسار النمو الاحتوائي. وهو ما يتطابق مع ما ورد في تقرير UNCTAD – World Investment Report (2023-2022) الذي يؤكد أن سورية كانت من أقل دول المنطقة استقبلاً لتدفقات FDI، حيث لم تتجاوز في أغلب السنوات 0.2-0.5% من الناتج المحلي، وهي مستويات لا تكفي لإحداث أي تغيير هيكلي في التشغيل أو توزيع الدخل. كما توضح (OECD, 2015) أن أثر الاستثمار الأجنبي يكون إيجابياً فقط عندما تتوافر مؤسسات قوية، شفافية، واستقرار سياسي، وهي شروط لم تكن متوفرة في سورية خصوصاً بعد عام 2011، إذ يُظهر تقرير WGI (2022) مستويات منخفضة جداً لفعالية الحكومة وسيادة القانون. كما أن القطاعات التي استقطبت الاستثمار الأجنبي قبل 2011 كانت تميل إلى القطاعات الريعية أو كثيفة رأس المال، مثل الاتصالات والطاقة، وهي قطاعات لا تولّد فرص عمل واسعة، ومن ثم لا تغذي مكونات النمو الاحتوائي المرتبطة بالتشغيل والعدالة في توزيع الفرص. وعليه، يصبح غياب الأثر المعنوي أمراً منطقياً، إذ إن الحجم الضئيل لـ FDI وطبيعته غير المنتجة اجتماعياً لا يسمحان بأن ينعكس إيجابياً على المؤشر المركب للنمو الاحتوائي.

- تظهر نتائج الجدول (5) أن للديون الخارجية أثراً سالباً ضعيفاً وغير معنوي في النمو الاحتوائي، إذ يؤدي ارتفاعها بمقدار 1% من الناتج المحلي إلى تراجع محدود في مؤشر النمو الاحتوائي بمقدار يقارب 0.01، وهو تراجع طفيف لكنه يعكس طبيعة استخدام الديون في سورية خلال الفترة المدروسة. وهو اتجاه تفسره طبيعة الاقتراض الخارجي في سورية خلال الفترة 1997-2021. فوفقاً لتقرير البنك الدولي (International Debt Report, 2023) و UN ESCWA (2021)، لم تكن الديون السورية موجهة نحو الاستثمار المنتج أو القطاعات الاجتماعية، بل حُصص جزء كبير منها لتمويل العجز الجاري والنفقات العامة قصيرة الأجل، وهو ما يتوافق مع النمط الذي تسجله الدول متوسطة الدخل ذات الهشاشة السياسية. كما يشير تقرير (IMF, 2021) إلى أن الديون غير الإنتاجية لا تُترجم إلى نمو شامل لأنها لا تخلق رأس مال بشري أو فرص عمل، ولا تحفز الأنشطة الاقتصادية في القطاعات كثيفة العمالة، بل قد تزيد القيود على الموازنة وتحدّ من الإنفاق الاجتماعي. وفي السياق السوري تحديداً، يبيّن تقرير البنك الدولي (2022) أن الصدمات السياسية بعد 2011 أدت إلى تحويل الدين الخارجي إلى عبء على المالية العامة دون أثر حقيقي في التنمية، في ظل تراجع القدرة على توجيه الموارد نحو التعليم والصحة والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، يصبح من المنطقي أن يظهر أثر الدين الخارجي ضعيفاً وغير معنوي في النمو الاحتوائي، إذ إن ارتباطه القائم على التوازنات المالية وليس على التنمية يجعل تأثيره في المؤشر معدوماً.

وعليه، نرفض الفرضيتين (H_{01} , H_{02}) التي تنص على وجود أثر لكل من (الديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر) في النمو الاحتوائي.

- تظهر النتائج في الجدول (5) وجود أثر سلبي ومعنوي بين فعالية الحوكمة والنمو الاحتوائي في الأجل الطويل، إذ إن تحسن مؤشر الحوكمة بوحدة واحدة يقابله انخفاض في النمو الاحتوائي بنسبة تتراوح بين 1.2% إلى 1.4%. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يبدو غير متوقع من الناحية النظرية، فإن تفسيره في السياق السوري يصبح منطقياً، إذ إن التحسن المحدود الذي ظهر في بعض مؤشرات الحوكمة لم يكن نتيجة إصلاحات هيكلية حقيقية، بل نتيجة تغييرات إجرائية أو تقنية لم تنعكس على أداء المؤسسات العامة أو مستوى الشفافية والمساءلة (يوسف وآخرون، 2024). وبالتالي، فإن أي ارتفاع طفيف في المؤشرات الرقمية للحوكمة لا يترجم بالضرورة إلى تحسن فعلي في بيئة العمل أو الخدمات الاجتماعية، بل قد يترافق مع انخفاض في الإنفاق الاجتماعي أو تغييرات إدارية لا يستفيد منها السكان (تقرير البنك الدولي (2022). وتدعم هذه النتيجة دراسات مثل Samans et al (2015) و Ofori et al (2022) التي أوضحت أن أثر تحسين الحوكمة يظهر فقط عندما يكون شاملاً وفعالاً، وليس عندما يكون شكلياً أو مقتصرًا على مستويات إدارية محدودة.
- تشير النتائج في الجدول (5) إلى أن الاستثمار المحلي كان ذا أثر سالب ومعنوي في النمو الاحتوائي، إذ إن زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 1% أدت إلى انخفاض مؤشر النمو الاحتوائي بنسبة تتراوح بين 1.4% و 4% في فترات مختلفة. ويعكس هذا الاتجاه طبيعة الاستثمار المحلي في سورية خلال الفترة المدروسة، حيث كان موجهاً بشكل أساسي نحو مشروعات كبيرة وطويلة الأجل في البنية التحتية أو القطاعات غير المنتجة اجتماعياً، بدلاً من القطاعات التي تولّد فرص عمل مباشرة أو تحسن مستويات الدخل للفئات الهشة. كما أن نسبة الاستثمارات الموجهة للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية كانت منخفضة ولم تتجاوز 15% من إجمالي الاستثمار العام في العديد من السنوات (التقرير 11-12 للاستثمار في سورية، 2018-2017)، مما يفسر ضعف مساهمتها في تعزيز النمو الاحتوائي. ووفقاً لتقارير ESCWA (2021) و World Bank Economic Monitor (2022)، كان الاستثمار المحلي موجهاً بصورة كبيرة نحو مشاريع بنية تحتية طويلة الأجل أو نحو القطاعات العقارية والخدمية التي لا تولّد فرص عمل كبيرة ولا تدعم رأس المال البشري، بينما كان الاستثمار في التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية لا يتجاوز 12-15% من إجمالي الاستثمار العام. وتتسق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي تؤكد أن الاستثمار غير الموجه لقطاعات التشغيل وتحسين رأس المال البشري قد يؤدي إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي، كما توصلت إليه دراسات Ravallion (2018) و Pavcnik (2017)، مما يجعل الأثر السلبي في الحالة السورية نتيجة منطقية ومناسبة مع الواقع الاقتصادي.
- أظهرت النتائج في الجدول (5) وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل البطالة في النمو الاحتوائي، إذ يؤدي ارتفاع البطالة بنسبة 1% إلى زيادة في مؤشر النمو الاحتوائي بمقدار 0.021، وهي نتيجة تبدو مخالفة للنظرية الاقتصادية التقليدية، لكنها تتوافق مع طبيعة التحولات التي شهدتها الاقتصاد السوري. فمنذ عام 2011، ارتفعت نسبة البطالة نتيجة خروج المنشآت الإنتاجية من الخدمة، إلا أن ذلك ترافق في الوقت ذاته مع توسع كبير في قطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث ارتفع عدد هذه المشاريع بنسبة 30-40% وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء، وهي مشاريع تعتمد بشكل كبير على العمل الفردي (self-employment) أكثر من التشغيل الرسمي. كما تزامن ذلك مع الارتفاع الملحوظ في التحويلات المالية من الخارج، والتي ارتفعت من حوالي 0.5 مليار دولار قبل 2011 إلى نحو 1.6 مليار دولار في عام 2020 وفق (World Bank, 2021)، ما أدى إلى تحسن مستويات الدخل والرفاه رغم ضعف سوق العمل الرسمي، وهو ما انعكس إيجاباً على مكونات النمو الاحتوائي. وتشير دراسات مثل Goldberg (2023) و Asongu et al (2020) إلى أن الاقتصادات التي تتلقى تحويلات مالية كبيرة خلال فترات

عدم الاستقرار قد تشهد تحسناً في مؤشرات الرفاه حتى في ظل ارتفاع البطالة، وهو ما يعزز منطقية هذه النتيجة في الحالة السورية.

2.3.12 تقدير معلمات العلاقة التوازنية في الأجل القصير:

بعد أن تم تحديد العلاقة في الأجل الطويل، تم تقدير ديناميكيات العلاقة في الأجل القصير ضمن منهجية BARDL، حيث تم تقديرها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM كما هو موضح في الجدول (6)، إذ أشارت نتائج الجدول (6)، إلى أن قيمة معامل تصحيح الخطأ COINTEQ (-0.013) وهي معنوية عند مستوى دلالة 1%، مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. علاوة على ذلك، يكمن تفسير قيمة المعامل بأن هناك (1.3%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها سنوياً من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل. إضافة لما سبق، تشير نتائج الجدول (6)، إلى توافق نتائج العلاقة في الأجل القصير مع نتائج العلاقة في الأجل الطويل لكل من (GOV، EMP، INV).

الجدول رقم (6): نتائج تقدير المعلمات في الأجل القصير

Dependent Variable: D(IG)
Method: ARDL
Sample: 1999 2021
Included observations: 23
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): EXD FDI GOV EMP INV
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 486
Selected model: ARDL(1,0,0,2,2,2)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-14.92633	0.000879	-0.013118	COINTEQ*
0.0005	-4.376293	0.003372	-0.014755	D(GOV)
0.0030	3.531166	0.003604	0.012727	D(GOV(-1))
0.0001	5.126596	0.004252	0.021796	D(UMP)
0.0000	-12.38175	0.005447	-0.067445	D(UMP(-1))
0.0007	-4.254465	0.340120	-1.447029	D(INV)
0.0000	-10.87941	0.297791	-3.239793	D(INV(-1))
0.0000	14.26351	0.060484	0.862708	C

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews 13

4.12. نتائج اختبار السببية (Granger Causality test):

تم إجراء اختبار Pairwise Granger Causality، وكما يوضح الجدول (7)، فقد أشارت نتائج اختبار Granger Causality إلى ما يلي:

الجدول رقم (7): نتائج Granger Causality test

Pairwise Granger Causality Tests

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2286	4.35775	23	EXD does not Granger Cause IG
0.3027	1.27801		IG does not Granger Cause EXD
0.1649	1.99559	23	FDI does not Granger Cause IG
0.8417	0.17402		IG does not Granger Cause FDI

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews 13

أشارت نتائج Pairwise Granger Causality إلى ما يلي:

- عدم وجود علاقة سببية بمفهوم Granger بين الديون الخارجية والنمو الاحتوائي، حيث كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5%. بناءً على ما سبق، نرفض الفرضية (H_{03}) التي تنص على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بمفهوم Granger بين الديون الخارجية والنمو الاحتوائي.
- عدم وجود علاقة سببية بمفهوم Granger، بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي، حيث كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، بناءً على ما سبق، نرفض الفرضية (H_{04}) التي تنص على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بمفهوم Granger بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاحتوائي.

5.12. اختبارات جودة النموذج المُقدر:

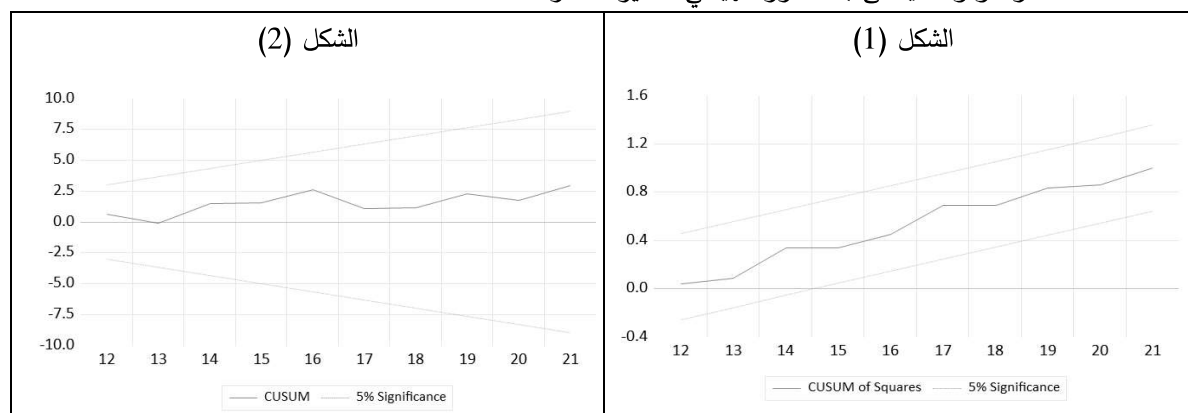
تم إجراء مجموعة من الاختبارات بغية التحقق من جودة النموذج المُقدر، والتي تمثلت بما يلي: اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار ثبات التباين، اختبار الارتباط الذاتي، واختبار الشكل الذاتي. ويبين الجدول الآتي نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (6): نتائج اختبارات جودة البواقي للنماذج المُقدرة

Decision	Test result	Test name
البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.	1.331731 (0.5138)	JB test for normality Probability
عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النماذج.	1.870798 (0.1646)	Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation
ثبات التباين في البواقي.	0.967668 (0.3989)	Heteroskedasticity Test: ARCH
الشكل الذاتي ملائم للنموذج المُقدر.	0.293202 (0.7760)	Ramsey RESET Test

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews 13

- **الاختبارات الهيكلية:** أظهرت نتائج كل من اختبار CUSUM واختبار CUSUM of Squares أن النموذج مستقر عند مستوى معنوية 5% كما تظهر نتائج في الشكل (1) و (2)، إذ يشير وقوع منحنى الرسم البياني للبواقي المقدر كلاً الشكليين بين الحدين الأدنى والأعلى للاختبار بأن هناك اتساق بين معلمات الأجل القصير والطويل لمتغيرات معادلة التكامل المشترك وهو ما يسمى بالاستقرار الهيكلي لمتغيرات الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews 13

13. الاستنتاجات:

- توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية، يمكن عرضها على النحو الآتي:
- 1- عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكل من الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاحتوائي في سورية خلال فترة الدراسة، في الأجلين القصير والطويل.
 - 2- عدم وجود علاقة سببية بمفهوم Granger بين مؤشرات السيولة الدولية والنمو الاحتوائي، مما يشير إلى ضعف الترابط الديناميكي بينهما في الاقتصاد السوري.
 - 3- تعكس محدودية أثر السيولة الدولية ضعف البيئة المؤسسية والاقتصادية، وعدم توجيه الموارد الخارجية نحو قطاعات إنتاجية واجتماعية داعمة لشمولية النمو.
 - 4- يرتبط ضعف انعكاس التدفقات الخارجية على النمو الاحتوائي بطبيعة الصدمات الاقتصادية والسياسية التي حدثت من كفاءة استخدام الموارد وأضعفت دور الاستثمار المنتج.

14. التوصيات:

- بناءً على النتائج المتحصل عليها، يوصي البحث بما يلي:
- 1- يُشير نقص التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى افتقار البلاد لرؤية شاملة تدعم النمو الاحتوائي، وعليه يؤكد غياب السياسات الفعالة في تعزيز التعليم، الصحة، والعدالة الاجتماعية أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق الشمولية. الأمر الذي يجعل من الضروري إعادة التفكير في كيفية ادماج جميع فئات المجتمع في عملية النمو، بما يضمن استدامة الانتعاش الاقتصادي في المستقبل.
 - 2- نتيجةً لغياب وجود أثر للسيولة الدولية في النمو الاحتوائي، يوصي البحث بضرورة قيام الحكومة السورية على استعادة الثقة من خلال تحسين بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، وتطبيق سياسات متوازنة تستند على الشفافية والمحاسبة، فهذه الخطوات هي السبيل لخلق مناخ جاذب للاستثمارات يمكن أن يساهم في دفع عجلة الاقتصاد نحو النمو الاحتوائي لكافة فئات المجتمع.
 - 3- يُعدّ تعزيز الحوكمة الفعالة خطوة أساسية لتحسين الظروف الاقتصادية وتوفير بيئة ملائمة للنمو. لذا من الضروري أن تسعى البلاد إلى بناء هيكل حوكمة فعال يعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة، مما يساعد على جذب الاستثمارات ويعزز كفاءة الاقتصاد بشكل عام.

15. المراجع:

- 1- يوسف، محمد؛ محمود، ريم، علي، بشرى. (2024). النمو الاحتوائي في سورية، بناء المؤشر وتحليله (1997-2021)، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، (46) العدد 4.
- 1- Sugden, C. (2012). **Is Growth in Asia and the Pacific Inclusive?**, ADB Economics, Working Paper Series, No317.
- 2- Anand, R; Mishra, S and Peiris, S. (2013). **Inclusive Growth: Measurement and Determinants**, IMF Working Paper, PP, 2- 26
- 3- Cingano, F. (2014). **Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth**, OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 163 .

- 4- Ofori, I and Asongu, S. (2021). **ICT Diffusion, Foreign Direct Investment and Inclusive Growth in SubSaharan Africa**, European Xtramile Centre of African Studies Working Paper, PP, 1–32.
- 5- Kuznets,S. (1955).**Economic Growth and Income Inequality**, The American Economic Review,vol.45, pp.1–28.
- 6- Ranieri, R and Ramos, R. (2013). **Inclusive Growth: Building up a Concept, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC–IG)**, United Nations Development Programme.
- 7- Ravallion, M. (2018). **Inequality and globalization: A review essay**. Journal of Economic Literature, 56(2), pp, 620–42.
- 8- Kumhof, M., Rungcharoenkitkul, P., and Sokol, A. (2020). **How does international capital flow?** Bank of England Staff Working Paper.
- 9- CGFS. 2011. **“Global Liquidity—Concept, Measurement and Policy Implications.”** Committee on the Global Financial System.
- 10- Goldberg, Linda. (2023). **Global Liquidity: Drivers, Volatility and Toolkits**, Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, no. 1064, pp 1–35.
- 11- Bernardin, S; Korsi, F; Peter, Q. (2018). **The effect of external debt on economic growth in Sub–Saharan Africa**, International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), ISSN 2408–0101, Eastern Macedonia and Thrace Institute of Technology, Kavala, Vol. 11, Iss. 1, pp. 61–69.
- 12- Vahram, Saman. (2015). **An Empirical Testing of Debt Overhang Hypothesis**, Institute of Graduate Studies and Research,
- 13- McNown, R; Sam, C; Goh, S. (2018). **Bootstrapping the autoregressive distributed lag test for cointegration**, Applied Economics, V50.issu 13, pp 1509–1521.
- 14- Akanbi, Saad. (2019). **Impact Of External Debt on Inclusive Growth in Nigeria**, Journal of Social and Management Sciences, pp 181–192.
- 15- Suleiman, Yakubu; Usman, Idoko. (2022). **Foreign Debt Accumulation and Inclusive Growth in Nigeria**, Abuja Journal of Economics & Allied Fields, Vol. 10(4), pp221–234.
- 16- Kang, Hyojung. (2022). **Effects of Foreign Direct Investment on Inclusive Growth and Employment**, Georgia State University.
- 17- Abor, J; Dwumfour, R; Agbloyor, E. (2024). **Foreign direct investment and inclusive finance: do financial markets and quality of institutions matter?**
- 18- Nkoro, E; Uko, A. (2022). **Foreign Direct Investment and Inclusive Growth: The Role of The Financial Sector Development**, International Journal of Economic Sciences, PP144–162.

- 19-Samans, R; Blanke, J; Corrigan, G; Drzeniek, M. (2015). **The Inclusive Growth and Development Report, World Economic Forum**
- 20-White, Halbert. (2010). **Granger Causality, Exogeneity, Cointegration, and Economic Policy Analysis**, Quarterly Journal of Economics, pp 1-50.
- 1- International Monetary Fund. (2021). **The Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries**. IMF.
- 2- OECD. (2014). **Making Inclusive Growth Happen: The Role of Institutions**. In All on Board: Making Inclusive Growth Happen (chapter 4). Paris: OECD.
- 3- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2015). **FDI, Inequality and Inclusive Growth**. OECD.
- 4- UNCTAD. (2023). **inclusive growth index underscores need to move beyond GDP**.
- 5- United Nations Conference on Trade and Development. (2023). **World Investment Report 2023: Investing in Sustainable Energy for All**. UNCTAD.
- 6- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. (2021). **Syria: Economic Situation 2021. UN ESCWA**.
- 7- World Bank. (2021). **Migration and Development Brief 34: Resilience Through Remittances**. World Bank Publications.
- 8- World Bank. (2022). **Economic Monitor: Lost Generation of Syrians**.
- 9- World Bank. (2022). **Syria Economic Monitor: The Fallout of War and the Lost Generation**. World Bank Publications.
- 10-World Bank. (2022). **Worldwide Governance Indicators: Methodology and Aggregated Results**.
- 11-World Bank. (2023). **International Debt Report 2023**. World Bank.